الأمم المتحدة

A/C.6/69/SR.13

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والستون

Distr.: General
7 January 2015
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة السادسة

محضر موجز للجلسة الثالثة عشرة
المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد مانونجي ..... (جمهورية تترانيا المتحدة)

المحتويات

البند ٧٧ من جدول الأعمال: برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

14-62888 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٥.

البند ٧٧ من جدول الأعمال: برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه (A/69/516 و A/69/516/Add.1)

١ - الرئيس: قال إن اللجنة الاستشارية المعنية ببرنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه أجرت في دورتها التاسعة والأربعين، المعقودة في ٨ و ١٣ و ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، مناقشات موسعة بشأن المسائل المالية. وأضاف أن عرضا موجزا بشأن الدورة، يتضمن استنتاجات وتوصيات اللجنة الاستشارية فيما يتعلق بتمويل الأنشطة المضطلع بها في إطار برنامج المساعدة، يرد في الإضافة إلى تقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج المساعدة (A/69/516/Add.1). وذكر الوفود بأن الجمعية العامة خلصت في قرارها ١١٠/٦٨ إلى أن التبرعات ثبت أنها ليست طريقة مناسبة لتمويل أنشطة برنامج المساعدة المحددة في تقرير الأمين العام وفي قرار الجمعية العامة ٩١/٦٧، وأنه بالتالي ثمة حاجة إلى توفير التمويل لهذه الأنشطة بشكل موثوق أكثر، مع مراعاة استنتاج اللجنة الاستشارية في دورتها الثامنة والأربعين.

٢ - السيدة موريس (مكتب الشؤون القانونية): قالت، متكلمة بصفتها أمينة اللجنة الاستشارية، إنه رغم موافقة الجمعية العامة على الأنشطة التي سيضطلع بها في إطار برنامج المساعدة، فإنها لم تقدم للأسف أي موارد إضافية للبرنامج، على الرغم من القرارات المتتالية المتخذة في هذا الشأن منذ عام ٢٠٠٩. وأضافت أن شعبة التدوين قامت منذ أكثر من عقد من الزمان باستعراض جميع أنشطتها المضطلع بها في إطار برنامج المساعدة بهدف تلبية احتياجات الدول الأعضاء على نحو أفضل من التدريب في مجال القانون الدولي ومن مواد البحث. وأسفر الاستعراض عن زيادة هامة في فرص التدريب ومواد البحث، ولكن أدى في نفس الوقت إلى زيادة الاحتياجات من التمويل والوظائف. وكان مكتب الشؤون القانونية، قبل فترة الانتكاس المالي لعام ٢٠٠٨، يتمكن من توفير موارد إضافية من الميزانية العادية لدعم الأنشطة المتزايدة في إطار برنامج المساعدة، ولكن هذه الموارد سحبت في معظمها منذ ذلك الحين في سياق خفض الميزانية العامة المخصصة للمكتب، بما في ذلك خفض بنسبة ٨ في المائة في فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. وفقدت شعبة التدوين وظيفتين أخريين في عام ٢٠١٤.

٣ - وازدادت الحالة صعوبة فيما يتعلق بالتبرعات للدورات الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي ولمكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية للقانون الدولي. وأعربت وفود عديدة عن دعمها لتلك الأنشطة، ولكن أغلبيتها أشارت أيضا إلى أن بلدانها غير قادرة على تقديم التبرعات من أجل بقائها. والتبرعات التي وردت في عام ٢٠١٤ ليست كافية لتمويل الدورات الدراسية أو المكتبة. وفيما يخص عام ٢٠١٥، يتوقع أن توفر الميزانية العادية موارد كافية لأجل ٢٠ زمالة في إطار برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي. ومع ذلك، سيتعين توفير موارد إضافية خلال عام ٢٠١٥ وفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ لأجل الدورات الدراسية الإقليمية والمكتبة السمعية البصرية وأنشطة النشر المكتبي التي تتولاها الشعبة.

٤ - ولقي برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي نجاحا هائلا في عام ٢٠١٤، حيث شارك فيه محاضرون مرموقون وتضمن مناهج دراسية موسعة وأتاح مواد تدريبية مكثفة. وكان التمويل المستمد من الميزانية العادية كافيا لتغطية تكاليف تدريب ٢١ مشاركا في برنامج الزمالة في المجموع. وكان يخصص في السابق نصف التمويل تقريبا لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار) الذي كان مسؤولا عن

جميع الجوانب الإدارية للبرنامج. وفي عام ٢٠١٠، أسندت إلى شعبة التدوين المسؤولية الكاملة عنه على سبيل توفير التكاليف، مما أتاح الإبقاء على برنامج الزمالات ومكن من زيادة عدد الزمالات المشمولة بالميزانية العادية من نحو ١٢ إلى ٢٠ زمالة. غير أن فقدان الوظائف والتغييرات الطارئة على المتطلبات الإدارية وغير ذلك من العوامل أمور فرضت عبئا متزايدا على الشعبة. وبالتالي، استخدمت التبرعات لاستقدام أخصائي قانوني إضافي للمساعدة في التخطيط للدورة التدريبية وإجرائها.

٥ - وأضافت أن الشعبة فتحت باب تلقي الطلبات المتعلقة بالدورة التدريبية لبرنامج الزمالات لعام ٢٠١٥، وهي دورة مفتوحة للمرشحين المؤهلين من أفريقيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والاقتصادات الناشئة في أوروبا الشرقية. وهي تشجع النساء بقوة على الترشح لها. وقالت إن الشعبة تأمل في زيادة عدد الزمالات المتاحة من ٢٠ إلى ٣٠ زمالة، ولكن لا يتوقع أن تغطي الميزانية العادية لعام ٢٠١٥ وللفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ سوى تكاليف ٢٠ زمالة، وهي لذلك ترحب بتقديم تبرعات لبرنامج الزمالات.

٦ - وذكرت أن الدورات الدراسية الإقليمية تهدف إلى إتاحة فرص إضافية للتدريب في مجال القانون الدولي المنصب على المواضيع الأساسية للقانون الدولي والمسائل القانونية التي تكتسي أهمية خاصة في كل منطقة. وتعذر لسنوات عديدة تنظيم الدورات بانتظام بسبب المدة المطلوبة لإبرام الاتفاقات اللازمة مع البلدان المضيفة، وأوجه القصور المرتبطة بتغير البلدان المضيفة بشكل متكرر، ونقص الموارد. ومنذ عام ١٩٦٥، لم تنظم سوى ١٢ دورة دراسية إقليمية في أفريقيا، و ٩ في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، و ٧ في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتمكنت شعبة التدوين من أن تجد بلدانا مستعدة لاستضافة الدورات والتكفل بحوالي ٢٥ في المائة من التكاليف المحلية؛ وفي أفريقيا، دفع الاتحاد الأفريقي حوالي ٢٥ في المائة من تكلفة الدورة الدراسية الإقليمية. غير أنه كان من اللازم الحصول على موارد إضافية كافية من أجل تنظيم الدورات، بما في ذلك ما يلزم من موظفين وتمويل للمهام الإدارية التي كان يتولاها اليونيتار في السابق.

٧ - وقد دفعت تكاليف تنظيم دورة دراسية إقليمية تكللت بالنجاح في أفريقيا في عام ٢٠١٤ من التبرعات، بما في ذلك تبرع سخي بمبلغ ٠٠٠ ١٥٠ دولار من أستراليا. وسيوفر الاتحاد الأفريقي مبلغ ٠٠٠ ٥٠ دولار لأجل الدورة الدراسية لعام ٢٠١٥، وقدمت الدول الأعضاء أو تعهدت بتقديم مبلغ إضافي قدره ٠٠٠ ٥٠ دولار، ولكن لا يزال يتعين توفير ٠٠٠ ١٠٠ دولار، بالإضافة إلى ١٣ في المائة لتغطية تكاليف دعم البرامج. لذا تمس الحاجة إلى تقديم التبرعات على وجه الاستعجال.

٨ - وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، نظمت لسنوات عدة دورات دراسية تكللت بالنجاح في تايلند بدعم سخي من حكومتها. غير أن الدورات الدراسية المقررة لعامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ ألغيت بسبب نقص التمويل. ورغم أن حكومة تايلند كانت قد أكدت استعدادها مواصلة استضافة ودعم الدورة الدراسية الإقليمية، فالشعبة لن تكون قادرة على تنظيمها إلا إذا أتيح ما يكفي من التمويل والموظفين قبل نهاية عام ٢٠١٤. وينطبق الأمر نفسه على الدورة الدراسية الإقليمية لعام ٢٠١٥ لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، حيث لم تنظم على مدى عقد من الزمن. وعلى الرغم من دعم سخي من حكومة أوروغواي، تعين إلغاء دورة كان من المقرر تنظيمها في ذلك البلد في عام ٢٠١٤ بسبب نقص التمويل. والشعبة لا تزال على

استعداد لتنظيم الدورة في أوروغواي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ إذا تم توفير موارد كافية قبل نهاية عام ٢٠١٤. وهي أيضا بصدد إبرام اتفاق مع حكومة كوستاريكا لاستضافة الدورة الدراسية الإقليمية التالية للدورة التي ستستضيفها أوروغواي.

٩ - وذكرت أن مكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية للقانون الدولي تتيح للمنظمة قدرة لم يسبق أن توفرت لها لكي تقدم، بتكلفة يسيرة نسبيا، تدريبا رفيعا في مجال القانون الدولي يتولى تقديمه عبر الإنترنت ودون مقابل كبار الباحثين والمهنيين لعدد غير محدود من رواد المكتبة في جميع أنحاء العالم. وتعتبر المكتبة أيضا بمثابة مقر لمحفوظات الأشرطة المصورة المتعلقة بالمفاوضات على وثائق الأمم المتحدة الرئيسية وباعتمادها، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وحتى الآن، اطلع على محتوياتها حوالي مليون زائر من جميع الدول الأعضاء الـ ١٩٣. ومعظم روادها هم من الأخصائيين القانونيين في البلدان المتقدمة النمو. وحيث يمكن الآن الاطلاع على محتويات المكتبة بواسطة الأجهزة المحمولة، تأمل الشعبة في أن تشهد زيادة في عدد روادها من البلدان النامية. وتحقيقا لهذه الغاية، تستكشف الشعبة أيضا إمكانية إتاحة المحاضرات في شكل صوتي فقط أو بالبث الصوتي الرقمي. غير أن ثمة إمكانية واردة بأن تضطر شعبة التدوين لوقف عملها المتعلق بالمكتبة في المستقبل القريب لأن الموارد المتاحة من الميزانية العادية والتبرعات غير كافية لأجور الأخصائيين القانونيين والأخصائي الفني للمواد السمعية البصرية المتفرغين للعمل في المكتبة السمعية البصرية. وبالفعل، فقد فقدت الشعبة وظيفة أحد الأخصائيين القانونيين. ودعت الدول الأعضاء لكي تساعد في جمع مبلغ ٠٠٠ ٢٥٠ دولار اللازمة لضمان استمرار المكتبة.

١٠ - وأضافت أن المنشورات القانونية لشعبة التدوين تشكل جزءا من برنامج منشورات مكتب الشؤون القانونية الممول من الميزانية العادية. وفي عام ٢٠٠٣، شرعت شعبة التدوين، كتدبير مؤقت، في استخدام النشر المكتبي في إعداد منشوراتها للطباعة بهدف استدراك التأخير في نشرها وإتاحة المنشورات للأوساط القانونية الدولية في الوقت المناسب. ونجحت الشعبة في استدراك التأخير بالكامل في عدة منشورات باللغة الإنكليزية وبدأت في استدراك التأخر فيما يتعلق ببعض المنشورات باللغتين الفرنسية والإسبانية. غير أنه تعين على الشعبة للأسف وقف النشر المكتبي في عام ٢٠١٤ بسبب النقص في الموظفين والمواد. وذكرت أنه من غير المتوقع أن يتم إصدار أي من منشوراتها القانونية من قبل إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات في المستقبل القريب. ولذلك سيتراكم التأخير مجددا وستفقد المنظمة الإيرادات المتأتية من مبيعات المنشورات. وسيتعين توفير موارد إضافية من الميزانية العادية من أجل استئناف عملية النشر المكتبي التي لا تتاح لها أي تبرعات.

١١ - وذكرت أنه لمدة تزيد على عقد من الزمن، قامت شعبة التدوين بتعهد حوالي ٢٠ موقعا شبكيا تحتوي على معلومات عن منشوراتها القانونية وعن أعمال مختلف الهيئات القانونية، مما مكن من زيادة نشر المعلومات ذات الصلة والمنشورات القانونية بقدر كبير في جميع أنحاء العالم. وتمول المواقع الشبكية للشعبة من الميزانية العادية.

١٢ - وقالت إن زمالة هاميلتون شيرلي أميراسينغ التذكارية في مجال قانون البحار تعتبر نشاطا مقررا من قبل الجمعية العامة في إطار برنامج المساعدة يمول من التبرعات الخاصة. وعلى النحو المبين في تقرير الأمين العام (A/69/516)، تبلغ التكلفة التقديرية لهذه الزمالة في عام ٢٠١٤ ما قدره ٦٠ ٥٤٤ دولارا. غير أن هذا المبلغ لا يشمل الاحتياطي

الإلزامي للصندوق الاستئماني البالغ ١٥ في المائة، أو تكاليف دعم البرامج البالغة ١٣ في المائة، بحيث يرتفع متوسط التكلفة الفعلية للزمالة ليبلغ ٠٠٠ ٧٨ دولار. وأردفت قائلة إن الرصيد المتاح حاليا هو ٠٠٠ ٦٠ دولار تقريبا، بما فيها التبرعات من أيرلندا وسلوفينيا وموناكو البالغ مجموعها نحو ٠٠٠ ١٩ دولار. ولم يتم التعهد بأي أموال إضافية حتى الآن. ونتيجة لذلك، لا يتوفر ما يكفي من التمويل لمنح الزمالة لعام ٢٠١٥. ويجري النظر في السبل التي يمكن اتباعها في تقديم الزمالة في المستقبل. وترد في هذا الشأن معلومات إضافية في تقرير الأمين العام عن المحيطات وقانون البحار (A/69/71 و A/69/71/Add.1).

١٣ - السيد كاندا (غانا): تكلم بصفته رئيس اللجنة الاستشارية المعنية ببرنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه، وكذلك بصفته الوطنية، فأشار إلى أنه تردد بعض الشيء إزاء مسؤولية رئاسة اللجنة الاستشارية لأنه ليس أخصائيا في مجال القانون. ولكنه وافق على تولي هذه المهمة بعد أن علم أن بلده يضطلع بدور قيادي في تعزيز تدريس القانون الدولي ونشره خدمة للأخصائيين القانونيين في البلدان النامية، وأن عراب برنامج المساعدة كان هو السيد كينيث دادزي، وهو مثله من غانا وليس أخصائيا في القانون. وأضاف أن مهام الرئاسة تطلبت التزاما أكبر بكثير مما كان متوقعا من حيث الوقت والمجهود، ولكنه مع ذلك لم يندم أبدا على قراره، وهو يؤكد للدول الأعضاء التزام بلده المتواصل ببرنامج المساعدة.

١٤ - وخلال السنوات الثلاث السابقة، واجهت اللجنة الاستشارية العديد من التحديات، ولا سيما فيما يتعلق بتمويل برنامج المساعدة. وأشار أنه في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ عقد سلسلة من جلسات الإحاطة غير الرسمية بهدف حل مشاكل التمويل، وخلال عام ٢٠١٤، اتخذت اللجنة الاستشارية خطوة هامة نحو كفالة استمرار البرنامج. ولكن، وكما يتبين من المعلومات الواردة في تقرير الأمين العام (A/69/516 و A/69/516/Add.1)، لا تزال بعض أنشطة البرنامج تعاني من نقص في الموارد، ولا سيما الدورات الدراسية الإقليمية والمكتبة السمعية البصرية. ورغم أن الجمعية العامة طلبت مرارا وتكرارا إلى الأمين العام أن يوفر الموارد اللازمة لبرنامج المساعدة، لم تسجل زيادة فيها في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. وبناء على ذلك، لم تنفذ بعض أنشطة البرنامج في عام ٢٠١٤. وفي عام ٢٠١٥، ستكون الموارد غير كافية لتغطية تكلفة تنظيم الدورات الدراسية الإقليمية، أو لاستئناف النشر المكتبي، أو لزيادة تطوير المكتبة السمعية البصرية.

١٥ - وقال إن اللجنة الاستشارية كررت، في دورتها التاسعة والأربعين، تأكيد استنتاجها بأن التبرعات ليست طريقة مستدامة لتمويل أنشطة البرنامج، وأشارت إلى الحاجة إلى تقديم تمويل يكون موثوقا بقدر أكبر عن طريق الميزانية العادية أو التبرعات، وأوصت بأن تدعى الجمعية العامة إلى إعادة النظر في مسألة التمويل في إطار الميزانية البرنامجية لفترة السنتين الراهنة، ولا سيما فيما يتعلق بالدورات الدراسية الإقليمية والمكتبة. وعلى إثر إبلاغ وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة اللجنة الاستشارية بأن المقتضيات الواردة في الفقرة ٧ من القرار ٦٨/١١٠ غير كافية وبأنه يتعين إدراج مقتضيات أكثر تحديدا لضمان زيادة موارد البرنامج في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، أوصت اللجنة الاستشارية كذلك بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام على وجه التحديد إدراج موارد إضافية في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين تلك لأجل تنظيم الدورات الدراسية الإقليمية في القانون الدولي في أفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي كل عام، ولأجل الإبقاء على

المكتبة السمعية البصرية وزيادة تطويرها في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧.

١٦ - وكانت اللجنة الاستشارية قد طلبت وتلقت معلومات عن الحالة المالية لزمالة هاميلتون شيرلي أميراسينغ، ولا سيما عن السنوات التي لم تمنح الزمالة فيها نظرا لعدم كفاية التمويل. وأتيحت هذه المعلومات أيضا إلى أعضاء اللجنة السادسة. وأوصت اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام إدراج التمويل اللازم في الميزانية العادية، اعتبارا من فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، لتغطية تكلفة زمالة واحدة في السنة على الأقل في حالة عدم كفاية التبرعات الواردة.

١٧ - وأضاف أن اللجنة الاستشارية أوصت كذلك بأن يطلب إلى الأمين العام تقديم تقرير عن القرار الذي سيتخذ بشأن تلك المسألة في الدورة الراهنة إلى الجمعية العامة خلال الجزء الرئيسي من دورتها السبعين. وأعرب عن الأمل الصادق في أن تتخذ الخطوات اللازمة لتمكين المنظمة من الاحتفال بالذكرى الخمسين لبرنامج المساعدة في عام ٢٠١٥ وهي تعلم أن مستقبل البرنامج مؤمن.

١٨ - السيد يورينتي سوليز (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين فقال إن برنامج المساعدة أصبح أكثر أهمية في الآونة الأخيرة باعتباره أداة لتعزيز السلام والأمن الدوليين وتشجيع العلاقات الودية والتعاون بين الدول. وقد استفاد المسؤولون من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، ولا سيما أعضاء مجموعة الـ ٧٧ والصين، على حد سواء بشكل كبير من الدورات الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي، والزمالات الدولية الممنوحة في مجال القانون الدولي في إطار البرنامج، والمكتبة السمعية البصرية للقانون الدولي.

١٩ - وقال إن المجموعة تشيد بالجهود الدؤوبة التي تبذلها شعبة التدوين للإبقاء على البرنامج، وتقر أيضا بالجهود التي تبذلها شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار فيما يخص زمالة هاميلتون شيرلي أميراسينغ. ولكن لا يزال القلق البالغ يساورها إزاء نقص التمويل من الميزانية العادية المخصص لبرنامج المساعدة، وإلغاء أو تأجيل عدة دورات دراسية إقليمية في مجال القانون الدولي بسبب نقص التمويل. وتلاحظ المجموعة أيضا مع القلق حالة المكتبة السمعية البصرية. ومن الواضح أن التبرعات لا تكفي لبقاء البرنامج، ومع ذلك بالرغم من الجهود التي تبذلها مجموعة الـ ٧٧ والصين، لم يدرج برنامج المساعدة في الميزانية العادية للمنظمة.

٢٠ - وأضاف أنه يجب على الجمعية العامة أن تتخذ إجراء قبل فوات الأوان. وعلى الرغم من أن توصيات اللجنة الاستشارية أقل طموحا مما كانت تأمل المجموعة، فهي خطوة في الاتجاه الصحيح، والمجموعة على استعداد للعمل في إطار اللجنتين الخامسة والسادسة معا على تنفيذها. وأردف قائلا إن المجموعة تكرر دعوتها لتقديم ما يكفي من التمويل من الميزانية العادية لجميع جوانب البرنامج، وأنها لا يمكن أن تتقبل فكرة الفشل المحتوم في تأمين الموارد الكافية للبرنامج، بما في ذلك التمويل من الميزانية العادية. وهي تحث الدول الأعضاء على اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان استمرار البرنامج. وينبغي للجنة أن تتخذ قرارا لا لبس فيه لتحقيق ذلك.

٢١ - السيد فانسوريفونغ (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): تكلم باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا فأثنى على شعبة التدوين لتفانيها في الاضطلاع بأنشطة برنامج المساعدة على الرغم من القيود المفروضة على الميزانية. فالبرنامج له دور أساسي في تعزيز زيادة فهم الحقوق

والالتزامات بموجب القانون الدولي، بما يسهم في تعزيز العلاقات الودية والتعاون بين الدول وفي صون السلام والأمن العالميين والنهوض بحماية حقوق الإنسان. ورابطة أمم جنوب شرق آسيا ترحب بوجه خاص ببرنامج الزمالات في مجال القانون الدولي الذي سيجرى في لاهاي في الفترة من ٢٢ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٥. وترحب أيضا باستخدام الوسائل التكنولوجية المتقدمة، ولا سيما من خلال المكتبة السمعية البصرية، باعتبارها أداة فعالة من حيث التكلفة ومتاحة على نطاق واسع لنشر المعلومات.

٢٢ - وأضاف أن تنظيم الدورات الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي لا يساعد المشاركين فقط في تحسين فهمهم للقانون الدولي، بل يسهم أيضا في تهيئة الفرص لهم للتفاعل وتبادل الخبرات والأفكار بشأن مختلف المسائل القانونية. وترحب رابطة أمم جنوب شرق آسيا بالدورة الدراسية الإقليمية لأفريقيا المقرر عقدها في أديس أبابا في شباط/فبراير ٢٠١٥، وتعرب عن أملها في أن تعاد برمجة الدورة الدراسية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ التي سبق إلغاؤها. وتحقيقا لهذه الغاية، تدعو الرابطة الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة إلى النظر في تقديم تبرعات لبرنامج المساعدة.

٢٣ - وأردف قائلا إن الرابطة تلاحظ بقلق الحالة غير المستقرة التي يعاني منها البرنامج. ولتأمين مستقبل البرنامج، ينبغي تمويل الدورات الدراسية الإقليمية والمكتبة السمعية البصرية تمويلاً كاملاً ومباشرا من الميزانية العادية للمنظمة. وتعرب الرابطة عن الأمل في الاستجابة إلى الطلب الموجه إلى الأمين العام بتوفير الموارد اللازمة للبرنامج الوارد في قرار الجمعية العامة ١١٠/٦٨.

٢٤ - السيد مامابولو (جنوب أفريقيا): تكلم بالنيابة عن المجموعة الأفريقية فقال إن المجموعة تقدر عمل برنامج المساعدة فيما يتعلق بتطوير القانون الدولي في أفريقيا تقديرا خاصا. وأضاف أن المعهد الأفريقي للقانون الدولي الذي أنشئ مؤخرا مكرس أيضا للدورات التدريبية والبحوث الرامية إلى تطوير وتدوين القانون الدولي تدريجيا في المنطقة.

٢٥ - والدورات الدراسية الإقليمية المنظمة في إطار برنامج المساعدة توفر التدريب على يد كبار الأكاديميين والمهنيين في مجموعة واسعة من المواضيع، بما فيها المواضيع المحددة التي تهم البلدان النامية في منطقة معينة. وقيمة هذه الدورات لا مجال لحصرها. لذا فإنه من دواعي القلق أنه تعين إلغاء الدورة الدراسية الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ بسبب النقص في التمويل، وأن الدورة الدراسية الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المقرر تنظيمها في عام ٢٠١٤ لم تجر بعد، وأنه لا توجد أموال لتنظيم الدورة الثانية في تلك المنطقة. وأضاف أن المجموعة الأفريقية تود الإعراب عن تقديرها لجميع الدول الأعضاء التي قدمت تبرعات، وهي تشعر بالامتنان بشكل خاص لأستراليا لدعمها السخي للدورة الدراسية الإقليمية لأفريقيا في عام ٢٠١٤.

٢٦ - وذكر في الختام أنه يجب على الجمعية العامة أن تعالج مسألة تمويل البرنامج بناء على توصيات اللجنة الاستشارية التي تشيد المجموعة بعملها. والمجموعة الأفريقية تؤيد تماما تمويل برنامج المساعدة من الميزانية العادية وستعمل مع المجموعات الإقليمية الأخرى والدول الأعضاء بهدف كفالة تنفيذ هذه التوصيات بفعالية.

٢٧ - السيدة غيين - غريلو (كوستاريكا): تكلمت باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فقالت إن الدول الأعضاء في الجماعة أدرجت، منذ مطلع استقلالها، المبادئ والقواعد الأساسية للقانون الدولي في نظمها القانونية الوطنية، وأسهمت بنشاط في إنشاء المؤسسات العاملة في مجال القانون الدولي. وأضافت أن

الجماعة ترى أن معرفة مبادئ القانون الدولي أحد الشروط الأساسية للتقيد به، وبالتالي فهي تولي أهمية كبيرة لتدريس القانون الدولي ودراسته ونشره. وتعتبر الزمالات والدورات الدراسية المنظمة في مجال القانون الدولي وسائل ذات فعالية كبيرة في تدريس القانون الدولي ونشره، ولها أثر مضاعف على فئات الطلاب والمهنيين. لذا تأسف الجماعة للاضطرار لإلغاء الدورات الدراسية الإقليمية المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٤ في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ بسبب النقص في التمويل. ويؤمل أن يتلقى البرنامج تمويلا من الميزانية العادية يغطي الاحتياجات لتنظيم الدورات الدراسية الإقليمية الثلاث المقررة لعام ٢٠١٥.

٢٨ - وأضافت أن مكتب الشؤون القانونية جدير بالثناء لقيامه بتعهد ٢٦ موقعا شبكيا تعنى بالقانون الدولي تتسم بسهولة الاستعمال وتتضمن موارد قيّمة موجهة للباحثين. وتعتبر أبواب المكتبة السمعية البصرية، وهي سلسلة المحاضرات، والمحفوظات التاريخية، ومكتبة البحوث، أدوات مفيدة لتحقيق أهداف البرنامج ولها من الإمكانات ما يتيح اطلاع الملايين من الناس في العالم أجمع على مضمونها. وذكَرت أن قيام شعبة التدوين بنشر سلسلة الأمم المتحدة التشريعية وموجزات الفتاوى والأحكام الصادرة عن محكمة العدل الدولية ومحكمة العدل الدولي الدائمة يعود بفائدة كبيرة على الأوساط الأكاديمية، شأنها في ذلك شأن الجهود الرامية إلى توسيع نطاق برنامج الشعبة للنشر المكتبي.

٢٩ - ونظراً لأن الإنكليزية والفرنسية هما لغتا العمل في محكمة العدل الدولية، فإن نشر الموجزات والأحكام بجميع لغات الأمم المتحدة الرسمية هو السبيل الوحيد في أحيان كثيرة أمام المدرسين والباحثين والطلاب في جماعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للاطلاع على الاجتهاد القضائي للمحكمة الذي تشكل معرفته شرطا لا غنى عنه في فهم تطور القانون الدولي. وينبغي ألا يدخر أي جهد في تحديث مجموعة المنشورات وكفالة تعميمها على أوسع نطاق ممكن. وتعتبر الجماعة أيضا السجلات التشريعية المتعلقة باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وغيرها من منشورات شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار مواد قيّمة.

٣٠ - وأضافت أن الجمعية العامة لم تطلب فقط في قراريها ٩١/٦٧ و ١١٠/٦٨ إلى الأمين العام الاضطلاع بالأنشطة في إطار برنامج المساعدة، بل أعادت أيضا توجيه طلبها إليه بتوفير الموارد اللازمة للبرنامج في إطار الميزانية البرنامجية للمنظمة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. ومما يثير القلق البالغ أن تلك الموارد لم يتم توفيرها وأن التبرعات محدودة للغاية. فقد تعين إلغاء دورتين دراسيتين إقليميتين على الرغم من أن البلدان المضيفة كانت مستعدة لتغطية ٢٥ في المائة من تكلفتهما، ومن المحتمل أن تتوقف المكتبة السمعية البصرية عن العمل بحلول نهاية عام ٢٠١٤. وقد آن الأوان لكي تتخذ اللجنة السادسة إجراء حاسما بشأن هذه المسألة.

٣١ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٤، بعثت جماعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي رسالة إلى الأمين العام تطلب فيها توجيهاته بشأن سبل إيجاد تسوية للحالة بشكل مستدام. وأفاد وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية في رده أن الأمانة العامة لا تعتبر أن المقتضيات الواردة في الفقرة ٧ من القرار ١١٠/٦٨ تطلب على وجه التحديد إلى الأمين العام الاضطلاع بأنشطة إضافية غير مقررة حاليا، وأنه من أجل تخصيص موارد مالية إضافية لبرنامج المساعدة، يتعين طلب إجراء أنشطة إضافية محددة، مثل الدورات الدراسية الإقليمية لأفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وبناء على ذلك، ينبغي إدراج هذه المقتضيات المحددة في القرار الذي ستتخذه اللجنة السادسة.

٣٢ - وأردفت قائلة إن التوصيات التي قدمتها اللجنة الاستشارية أثناء دورتها التاسعة والأربعين تشكل بوضوح خطوة إلى الأمام، وإن كان بود الجماعة أن تكون التوصيات أكثر طموحا وأن تهدف إلى ضمان تمويل جميع أنشطة البرنامج في عام ٢٠١٥. وينبغي أن تدرج التوصيات في قرار اللجنة السادسة وأن تعتمدها الهيئات التي تتولى شؤون ميزانية المنظمة. فالأمم المتحدة ليست في وضع يتيح لها فقدان برنامج المساعدة. وستبذل الدول الأعضاء في الجماعة كل ما في وسعها من أجل كفالة تمويل البرنامج من الميزانية العادية.

٣٣ - السيد ماريك (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): قال متكلما أيضاً بالنيابة عن البلدين المرشحين للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، صربيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا؛ وبلد عملية الاستقرار والانتساب، البوسنة والهرسك؛ بالإضافة إلى أرمينيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا، إن برنامج المساعدة يسهم في تحسين المعرفة بالقانون الدولي باعتباره وسيلة لتعزيز السلام والأمن وسيادة القانون على المستوى الدولي وتشجيع العلاقات الودية بين الدول. فاكتساب المعرفة في مجال القانون الدولي شرط لا غنى عنه لتوفير الظروف التي يمكن في ظلها إقامة العدل والوفاء بالالتزامات الناشئة عن المعاهدات والمصادر الأخرى للقانون الدولي. ويكرر الاتحاد الأوروبي تأييده القوي لبرنامج المساعدة، ويثني على الجهود التي يبذلها مكتب الشؤون القانونية من أجل تعزيز وإنعاش أنشطة البرنامج من أجل تلبية الاحتياجات المتغيرة للأوساط المهتمة بالقانون الدولي. واستعمال البرنامج للتكنولوجيا الحديثة لهذا الغرض، ولا سيما من خلال إنشاء المكتبة السمعية البصرية للقانون الدولي وتوسيعها، أمر جدير بتنويه خاص. فالمكتبة القانونية تشكل موردا هاما للأوساط القانونية وتتطلب عناية مستمرة من قبل شعبة التدوين.

٣٤ - وأضاف أن الاتحاد الأوروبي يلاحظ مع التقدير أن شعبة التدوين نظمت دورة دراسية إقليمية في أفريقيا في عام ٢٠١٤، وتواصل إصدار المنشورات والمعلومات القانونية عن طريق الإنترنت، وتستكشف إمكانية استئناف أنشطتها في مجال النشر المكتبي في عام ٢٠١٥. ويلاحظ أيضا الإسهامات التي يقدمها كل من قلم محكمة العدل الدولية، وأكاديمية لاهاي للقانون الدولي، ومؤسسة كارنيغي لبرنامج الزمالات في مجال القانون الدولي، ويقر بإسهام زمالة هاميلتون شيرلي أميراسينغ التذكارية في مجال قانون البحار في زيادة تفهم وتطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وفي عمل شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار.

٣٥ - وأضاف أنه ينبغي لجميع الدول أن تنظر في تقديم تبرعات من أجل ضمان استمرار الدورات الدراسية الإقليمية والمكتبة السمعية البصرية، وأن الدول التي قامت بذلك أو زادت من تبرعاتها جديرة بالثناء. غير أن حجم التبرعات المقدمة إلى البرنامج تراجع في السنوات الأخيرة، وثبت أن التبرعات وسيلة غير كافية لتمويل أنشطة البرنامج، على نحو ما يرد في مختلف قرارات الجمعية العامة، بما فيها القرار ١١٠/٦٨. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي يحيط علما بالتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام (A/69/516/Add.1)، ويأمل أن تهيأ حلول عملية للتمويل المستدام عما قريب.

٣٦ - السيد سعيد (السودان): قال إن السودان يولي أهمية كبيرة لبرنامج المساعدة الذي يسهم في السلام والأمن وفي إقامة علاقات ودية بين الشعوب وتسوية المنازعات بوسائل سلمية، ويمثل أحد أهم العناصر في أنشطة الأمم المتحدة المتصلة بسيادة القانون. وقال إن من الواضح أن البرنامج ساعد في زيادة الوعي بمقاصد ومبادئ القانون الدولي بين طلاب القانون والمهنيين والدبلوماسيين، ولا سيما في البلدان

النامية، وأنه ساعد الدول الأعضاء في مواءمة تشريعاتها مع القانون الدولي. وقال إن وفده يود بصفة خاصة أن يؤكد أهمية الدورة الدراسية الإقليمية لأفريقيا في تعزيز الوعي بمقاصد القانون الدولي، وفي تدريب المهنيين في مجال القانون والدبلوماسيين والعاملين في مجال العدالة في المنطقة. ويرحب بقرار الاتحاد الأفريقي تقديم الدعم للدورة الدراسية الإقليمية، ويدعو أيضا إلى زيادة الدعم المقدم إلى المعهد الأفريقي للقانون الدولي بغية تمكينه من الاضطلاع بدور أكبر في تعزيز القانون الدولي.

٣٧ - وأضاف أن وفد بلده ينوه بالبلدان التي قدمت وما زالت تقدم الدعم المالي لبرنامج المساعدة. ولكنه يعرب مع ذلك عن القلق إزاء الصعوبات المالية التي تواجه البرنامج، الأمر الذي أدى إلى إلغاء الدورتين الدراسيتين الإقليميتين لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ. وبعد مناقشات مكثفة وشاقة أسهم فيها السودان بقسط وافر، توصلت اللجنة الاستشارية إلى استنتاجات وتوصيات بناءة. وأضاف أن وفده يأمل أن تقر اللجنة السادسة تلك التوصيات وأن تسعى إلى ضمان تمويل برنامج المساعدة من الميزانية العادية للمنظمة في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

٣٨ - السيدة ميليكبيكيان (الاتحاد الروسي): قالت إن الأنشطة المضطلع بها في إطار برنامج المساعدة، بما فيها برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي والدورات الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي ونشر المواد القانونية الرفيعة المستوى والمعلومات المتاحة دون مقابل من قبل المكتبة السمعية البصرية للقانون الدولي، تسهم كثيرا في تعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي. غير أن احتياجات البرنامج قد تم للأسف تجاهلها في السنوات الأخيرة دون مبرر. ونظراً لنقص التمويل الكافي، يوشك البرنامج على التوقف رغم أن الجمعية العامة قررت بوضوح، في قرارها ٩١/٦٧، توفير التمويل الكافي للبرنامج.

٣٩ - وأضافت أن وفدها يتفق مع استنتاج اللجنة الاستشارية بأن التبرعات ثبت أنها ليست مصدرا موثوقا للتمويل، ويرحب بتوصيتها القاضية بأن يتم توفير التمويل للبرنامج من الميزانية العادية للمنظمة. وهو يعرب عن الأمل في تسوية مشكلة النقص في الأموال اللازمة لتنفيذ جميع عناصر البرنامج بالكامل بفضل الدعم المناسب من الدول الأعضاء. ويود وفدها أيضا التنويه بالمساهمة الشخصية القيمة لموظفي مكتب الشؤون القانونية في الإبقاء على البرنامج وتطويره.

٤٠ - السيدة ميليكاي (الأرجنتين): قالت إن برنامج المساعدة يسعى إلى تحقيق هدف مزدوج: بناء القدرات، ولا سيما في البلدان النامية، ونشر القانون الدولي باعتباره أداة لتعزيز سيادة القانون. ومنشورات شعبة التدوين وقسم المعاهدات، والمحفوظات التاريخية، والمواد الأكاديمية التكميلية المتاحة عبر المكتبة السمعية البصرية للقانون الدولي، تشكل جميعها موارد ذات قيمة عالية متاحة للمسؤولين العامين ومهنيي القانون والطلاب ممن يسعون إلى تعميق معرفتهم بالقانون الدولي. والدورات الدراسية المتعلقة بالقانون الدولي التي تعقد في أكاديمية لاهاي للقانون الدولي وحلقة جنيف الدراسية للقانون الدولي التي تنظمها لجنة القانون الدولي، توفر باعتبارها تقليدا عريقا التدريب للأخصائيين الدوليين في مجال القانون، لا سيما المنتمين منهم إلى البلدان النامية، وهي مشهورة بمستواهما الرفيع وبدرجة تخصصها العالية.

٤١ - والدورات الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي أدوات مفيدة أيضا في تعزيز المعرفة بالقانون الدولي. إلا أنه من دواعي القلق البالغ أن يتعين إلغاء الدورة الدراسية الإقليمية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ بسبب نقص التمويل،

وأن لا تعقد الدورة الدراسية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عام ٢٠١٤ للسبب نفسه. وأضافت قائلة إنها تود الحصول على معلومات إضافية عن أحدث دورة دراسية إقليمية لأفريقيا، وترغب على وجه الخصوص في معرفة عدد الطلاب المشاركين وطبيعة المواضيع التي تمت دراستها.

٤٢ - وقالت إن نقص الموارد المستمر في الصندوق الاستئماني لزمالة هاميلتون شيرلي أميراسينغ في مجال قانون البحار من دواعي القلق البالغ أيضا. فعلى الرغم من أن هذه الزمالة تدير شؤونها شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، فهي تشكل جزءا لا يتجزأ من برنامج المساعدة. ولذلك من المؤسف أن تقرير الأمين العام (A/69/516) لا يقدم سوى معلومات ضئيلة عن هذه الزمالة. وأعربت عن الأمل في أن تدرج معلومات عن الزمالة في التقارير المقبلة، كما كان الحال حتى الدورة السابعة والستين للجمعية العامة. ولاحظت أن الزمالة لم تمنح لثلاث سنوات وأشارت إلى أنها كانت من بين المستفيدين من الزمالة التي أسهمت بقدر كبير في توفير التدريب لها في مجال قانون البحار، واستفسرت عما بذل من مساع في السنوات الأخيرة لتأمين التمويل اللازم حتى يتسنى منح الزمالة كل سنة. واستفسرت أيضا عن آخر المستفيدين من الزمالة.

٤٣ - وأضافت أن الدول الأعضاء تعترف كل عام بإسهام برنامج المساعدة في تدريب مسؤوليها في مجال القانون الدولي وتجدد التزامها بدعمه. وبالمثل، يوضح الأمين العام كل عام في تقريره أن الطلب يتزايد على التدريب في مجال القانون الدولي. ومع ذلك، وعلى الرغم من الجهود الجديرة بالثناء التي تبذلها مختلف شعب الأمانة العامة للإبقاء على أنشطة البرنامج، ألغيت دورتان دراسيتان إقليميتان في عام ٢٠١٤ بسبب النقص في التبرعات. ويحدق أيضت خطر التوقف عن العمل بالمكتبة السمعية البصرية، وسجل أيضا تأخر كبير في إصدار المنشورات القانونية. والحالة التي أتى على وصفها تقرير السنة الجارية تثير القلق البالغ. ويبدو أنه لا بد من الوصول إلى حد الأزمة حتى تتخذ الدول الأعضاء الإجراءات المناسبة.

٤٤ - وأضافت أن اللجنة الاستشارية خلصت إلى أن استمرار الاعتماد على التبرعات كمصدر لتمويل البرنامج ليس أمرا عمليا وقدمت توصيات هامة من أجل تجنب توقف البرنامج. وتلك التوصيات، وإن كانت لا تعكس رأي وفد بلدها والعديد من الوفود الأخرى ومفاده أن جميع أنشطة البرنامج ينبغي أن تمول من الميزانية العادية، فهي تمثل خطوة جريئة إلى الأمام نحو كفالة بقاء البرنامج. وتقع الآن على اللجنة السادسة مسؤولية إدراج توصيات اللجنة الاستشارية في القرار الذي ستحيله إلى الجمعية العامة.

٤٥ - وينبغي أيضا للدول الأعضاء أن تسعى إلى أن تدعم اللجنة الخامسة البرنامج. فكل الأخصائيين القانونيين الموجودين في القاعة استفادوا بشكل من الأشكال من التدريب المقدم عن طريق برنامج المساعدة الذي لم تقتصر فائدته على المنتمين منهم إلى البلدان النامية. لذا فإن المسؤولية تقع على الجميع لضمان استمرار استفادة الأجيال المقبلة من هذا التدريب الذي أسهم بما لا يمكن إنكاره في احترام القانون الدولي وفي إقامة علاقات ودية بين الأمم.

٤٦ - السيد زيودو (إثيوبيا): قال، مشيدا بالجهود التي تبذلها شعبة التدوين للاضطلاع بالأنشطة في إطار برنامج المساعدة على الرغم من التحديات التي يطرحها نقص التمويل، إن فهم ونشر القانون الدولي عنصران رئيسيان في تعزيز السلام والأمن الدوليين وتشجيع العلاقات الودية والتعاون بين الدول وتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي. لذلك يتحتم على الدول الأعضاء أن تزيد من مستوى التزامها ببرنامج المساعدة. وأضاف أنه من

المؤسف أن يواجه البرنامج باستمرار تحديات بسبب التمويل المحدود، مما يحول دون تنفيذ جميع أنشطته. وقد ثبت بوضوح أن التبرعات ليست طريقة مستدامة للتمويل، ويجب إيجاد وسيلة موثوقة أكثر.

٤٧ - وأضاف أن وفده يؤيد بشدة توصيات اللجنة الاستشارية بأن يعاد النظر في تمويل برنامج المساعدة في عام ٢٠١٥ في إطار الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ وبتوفير موارد إضافية للبرنامج في إطار الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. ومن شأن تنفيذ هذه التوصيات أن يكفل استدامة البرنامج.

٤٨ - وقال إن الدورات الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي تتيح فرصة للأخصائيين القانونيين من البلدان النامية وأقل البلدان نموا لمواكبة التطورات الراهنة في القانون الدولي وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء. ويدعو وفده الأمم المتحدة إلى تنظيم الدورات الدراسية بانتظام. وقد برهنت إثيوبيا على التزامها إزاء المنظمة باستضافة الدورات الدراسية الإقليمية المتتالية في أديس أبابا وستواصل القيام بذلك. وأثنى على جميع الدول الأعضاء التي قدمت تبرعات، وخصوصا أستراليا التي أتاح التبرع السخي الذي قدمته تنظيم الدورة الدراسية الإقليمية لأفريقيا لعام ٢٠١٤. وأضاف أنه ينبغي لشعبة التدوين أن تكثف تعاونها مع الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة والمعهد الأفريقي للقانون الدولي والهيئات الإقليمية الأخرى والجامعات من أجل تعزيز الدورة الدراسية الإقليمية لأفريقيا.

٤٩ - السيد لونا (البرازيل): قال إن برنامج المساعدة تجسيد لإمكانية تحقيق السلام بفضل القانون. لذا ينبغي أن تخصص لمساعي الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز تدريس ودراسة ونشر القانون الدولي الموارد التي لا شك أنها جديرة بها. ويبدو من قبيل التناقض أنه في وقت تزداد أهمية الحوار بشأن سيادة القانون على مستوى المنظمة، يلغى تمويل برنامج المساعدة من ميزانيتها العامة. ومن الواضح أن توصيات اللجنة الاستشارية خطوة إلى الأمام، ولا يلتزم وفده فقط بكفالة تجسيدها في القرار الذي ستعتمده اللجنة السادسة، بل أيضا بأن تحظى بموافقة اللجنة الخامسة. وأعرب عن ثقته في أن الدول الأعضاء يمكن أن تعكس هذا الاتجاه وأن تؤمن الموارد التي يستحقها البرنامج فعلا.

٥٠ - السيد محمد قاسم (ماليزيا): قال إن في برنامج المساعدة فائدة للدول الأعضاء في إطار تضافر الجهود المبذولة للنهوض بالقانون الدولي وتعزيز سيادة القانون. ويساعد البرنامج أيضا في تعزيز التفاهم بين الدول الأعضاء وتوطيد العلاقات الدولية. وتعتبر المكتبة السمعية البصرية أداة هامة متاحة لزيادة فهم القانون الدولي بين الأخصائيين القانونيين والدبلوماسيين والمسؤولين الحكوميين من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء، بينما يؤدي برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي دورا حيويا في تعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي. ولا تقل عن ذلك أهمية الدورة الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي المعقودة في أديس أبابا. وأضاف أن وفده يود أن تجرى تلك الدورات الدراسية في مناطق أخرى أيضا. في هذا الصدد، أثنى على إثيوبيا وأوروغواي وتايلند لموافقتها على استضافة الدورات الدراسية الإقليمية في منطقة كل منها في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥.

٥١ - وقال إن وفده يعتقد أيضا أن برنامج المساعدة ينبغي أن يمول عن طريق الميزانية العادية، على نحو ما تدعو إليه قرارات الجمعية العامة ٩٧/٦٦ و ٩١/٦٧ و ١١٠/٦٨. وهو يدعو جميع الدول الأعضاء إلى توفير الموارد اللازمة لأنشطة البرنامج.

٥٢ - السيدة أوبراين (أستراليا): قالت إن برنامج المساعدة أدى على مدى أكثر من أربعة عقود دورا أساسيا في تدريس ودراسة ونشر القانون الدولي باعتباره وسيلة من وسائل تعزيز السلام والأمن الدوليين وتشجيع العلاقات الودية والتعاون بين الدول والنهوض بنظام عالمي يقوم على أساس سيادة القانون. وأضافت أن وفدها يدعم المكتبة السمعية البصرية والدورات الدراسية الإقليمية وأنشطة البرنامج الأخرى التي تسهم في تحسين المعرفة بالقانون الدولي وتشجيع المشاركة أكثر في تطويره. وأستراليا تبرعت بسرور بمبلغ ٠٠٠ ١٥٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة لأجل الدورة الدراسية الإقليمية لأفريقيا لعام ٢٠١٤ المعقودة في أديس أبابا.

٥٣ - وأعربت عن قلق وفد بلدها إزاء تعثر برنامج المساعدة من جراء نقص التمويل، مما قد يؤدي إلى توقف بعض من أنشطته. ومما يدعو إلى القلق البالغ ما قد يترتب عن ذلك من عواقب تؤثر في الدورات الدراسية الإقليمية رغم أنه يمكن تفاديها تماما. وأضافت أن وفدها يحث الدول على زيادة تبرعاتها إلى برنامج المساعدة، مع التسليم بأن نموذج التمويل الحالي ربما يتعين استعراضه. إذ يمكن للدول بفضل تضافر الجهود كفالة استمرار تقديم المكتبة السمعية البصرية لخدماتها للمؤسسات والأفراد في جميع أنحاء العالم، ومواصلة تقديم برنامج المساعدة للزمالات وتنظيم الدورات الدراسية الموجهة إلى المشاركين من البلدان النامية. وقالت إن وفدها أحاط علما بتوصيات اللجنة الاستشارية، ويتطلع إلى المزيد من المناقشات بشأن أنسب السبل للمضي قدما.

٥٤ - السيدة موايبوبو (جمهورية تترانيا المتحدة): قالت إن وفدها يدعم برنامج المساعدة باعتباره أداة رئيسية لأنشطة الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون. فقد أسهم البرنامج إلى حد كبير في النهوض بسيادة القانون عن طريق توفير التدريب في مجال القانون الدولي للأخصائيين القانونيين والقضاة، ولا سيما في البلدان التي تفتقر إلى الموارد اللازمة لتطوير مهاراتهم. والدول الأعضاء والمؤسسات الدولية التي تدعم أنشطة البرنامج، بما في ذلك، على وجه الخصوص، الاتحاد الأفريقي والدول التي قدمت تبرعات لأجل الدورة الدراسية الإقليمية لأفريقيا في عام ٢٠١٤، جديرة بالثناء.

٥٥ - لكنها أضافت أن وفدها لاحظ مرة أخرى أن الصعوبات المالية حالت دون تنفيذ بعض الأنشطة في عام ٢٠١٤، بما في ذلك الدورات الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي في آسيا والمحيط الهادئ وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومبادرة شعبة التدوين للنشر المكتبي. وقد تم مرارا وتكرارا التأكيد والبرهنة على أن التبرعات وحدها ليست طريقة مستدامة لتمويل الأنشطة المضطلع بها في إطار البرنامج. ومن المهم أن تعمل الدول الأعضاء معا بطريقة أكثر شفافية لكفالة استدامة البرنامج وتوفير التمويل الكافي لجميع أنشطته. وجمهورية تترانيا المتحدة، بوصفها عضوا في اللجنة الاستشارية المعنية ببرنامج المساعدة، ترحب بتوصيات اللجنة وتحث الدول الأعضاء على كفالة تمويل أنشطة البرنامج من الميزانية العادية.

٥٦ - وأشارت إلى سخاء حكومة بلدها التي وفرت دون مقابل مقر المعهد الأفريقي للقانون الدولي الذي أنشئ مؤخرا، وهي مؤسسة مستقلة للتعليم والبحوث مكرسة لتدريس القانون الدولي من حيث صلته بأفريقيا ونشره وإجراء البحوث المتقدمة بشأنه. وأعربت عن سرورها لأن المعهد سيعقد حلقة عمل تدريبية بشأن معاهدات الاستثمار الثنائية والتحكيم في أروشا في الفترة من ١٦ إلى ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٥.

٥٧ - السيد سيرياني (أوروغواي): قال إن قرار حكومته استضافة دورة دراسية إقليمية في القانون الدولي أتى بدافع

قلقها لعدم عقد دورات دراسية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على مدى عقد من الزمن، واعترافها بقيمة الدورات الدراسية في توفير التدريب في مجال القانون الدولي للأخصائيين القانونيين في بلدان المنطقة والبلدان النامية بشكل عام. ويعزى عدم تنظيم تلك الدورات الدراسية الإقليمية إلى صعوبة إبرام اتفاق مع البلد المضيف وتوفير التمويل للدورات الدراسية. وفي حالة الدورة الدراسية التي وافق بلده على استضافتها في عام ٢٠١٤، تم تجاوز العائق الأول بالتوقيع على اتفاق مع البلد المضيف بين حكومته والأمم المتحدة.

٥٨ - وفيما يتعلق بالعائق المتعلق بالتمويل، قال إن حكومته أبلغت بأن البلد المضيف يتوقع منه التكفل بنسبة تتراوح بين ٢٥ و ٣٠ في المائة من مجموع تكاليف الدورة، أي مبلغ قدره ٠٠٠ ٥٠ إلى ٠٠٠ ٦٠ دولار، وهو مبلغ كبير يصعب على بلد نامٍ توفيره. ومع ذلك، حصلت حكومته، بعد جهد كبير، على الموافقة من أجل توفير التمويل اللازم، مما يدل على التزامها القوي ببرنامج المساعدة. وبدا أن كل شيء يسير على ما يرام في اتجاه تنظيم الدورة، إلا أنه تبين أن الميزانية المقترحة من الأمين العام لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ لا تشمل تمويلا كافيا للدورات الدراسية الإقليمية الثلاث. واقترح وفده، معربا عن عدم رضاه إزاء هذا الوضع، القيام في إطار مجموعة الـ ٧٧، بإدراج فقرة في القرار المتعلق بالميزانية كان من شأنها ضمان توفير التمويل الكافي. ولكن لم تتم الموافقة على تلك الفقرة، مما أدى إلى إلغاء الدورات الدراسية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ. بينما تيسر إجراء الدورة الدراسية لأفريقيا بفضل تبرع سخي مقدم من حكومة أستراليا.

٥٩ - والإلغاء المؤسف لدورتين من الدورات الدراسية الإقليمية الثلاث يبين بوضوح أن التبرعات لا تكفي لضمان استمرار الدورات الدراسية وأنه ينبغي تمويلها في إطار الميزانية العادية للمنظمة. وأعرب عن أمل وفده في أن تعمل اللجنة السادسة بتوصيات اللجنة الاستشارية وتدرج المقتضيات التي تدعو صراحة إلى توفير هذا التمويل في القرار الذي ستتخذه بشأن هذا الموضوع.

٦٠ - السيد إلياس - فاتيلي (نيجيريا): قال إن برنامج المساعدة له أثر إيجابي على الطلاب والمهنيين في مجال القانون الدولي في جميع أنحاء العالم. وهو وسيلة من الوسائل العديدة التي تسهم في توضيح بعض من المسائل القانونية المعقدة القائمة في عالم اليوم المتسم بالترابط. وأضاف أن وفده يثني على مكتب الشؤون القانونية، ولا سيما شعبة التدوين، لجهوده الدؤوبة في تنفيذ البرنامج، ويحث الدول الأعضاء على دعم فكرة استكشاف إمكانية تمويل أنشطة البرنامج عن طريق الميزانية العادية من أجل تعزيزها وضمان إجراء الدورات الدراسية في جميع أنحاء العالم على نحو عملي يمكن التنبؤ به.

٦١ - السيد بلعيد (الجزائر): أثنى على الجهود الدؤوبة التي تبذلها شعبة التدوين من أجل كفالة المشاركة الواسعة النطاق في أنشطة برنامج المساعدة على الرغم من القيود المفروضة على مستوى اللوجستيات والميزانية، وقال إن وفده يشاطر الآراء التي أعرب عنها الآخرون بشأن أهمية وفعالية البرنامج باعتباره أداة لتعزيز السلام والأمن الدوليين وتعزيز ثقافة السلام وتشجيع العلاقات الودية والتعاون بين الدول. وأضاف أن البرنامج أسهم باستمرار لأكثر من نصف قرن في زيادة المعرفة بالقانون الدولي بين الحقوقيين والأكاديميين والدبلوماسيين والطلاب وغيرهم في البلدان النامية. ولكن إنجازات البرنامج وقدرته على الاستمرار في تنفيذ أنشطته

يتهددها باستمرار نقص التمويل الكافي، وهو مشكلة ناجمة أساسا عن كون التبرعات غير متسقة وغير كافية وغير منتظمة.

٦٢ - وأعرب عن قلق وفد بلده إزاء تكرار إلغاء الدورات الدراسية الإقليمية على مر السنين، بما في ذلك في عام ٢٠١٤، وإزاء التهديدات المستمرة المحدقة باستمرار المكتبة السمعية البصرية وزمالة هاميلتون شيرلي أميراسينغ التذكارية في مجال قانون البحار. وأضاف أن التبرعات وسيلة غير كافية وغير موثوقة لتمويل أنشطة البرنامج التي ينبغي أن تمول من الميزانية العادية للمنظمة، ابتداء من فترة السنتين الحالية. وفي هذا الصدد، قال إن وفده يود أن يذكر بأنه سيُكفل توفير التمويل الكافي والموثوق للبرنامج عند الامتثال للأحكام الرئيسية من قرار الجمعية العامة ٦٨/١١٠، الذي طلب إلى الأمين العام أن يوفر في إطار الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ الموارد اللازمة من أجل كفالة استمرار فعالية برنامج المساعدة ومواصلة تطويره.

٦٣ - السيد أداموف (بيلاروس): قال إن القانون الدولي لا يستمد سلطته من الإكراه الذي تمارسه الدول بل إن مصدرها هو فهم الجمهور لهذا القانون على نطاق واسع ومعرفته به. واستضافت بيلاروس في السنوات الأخيرة عددا من الحلقات الدراسية والدورات التدريبية الدولية شارك فيها ممثلو عدة حكومات ومنظمات دولية وانصبت على مجموعة متنوعة من المواضيع القانونية، بما في ذلك المعاهدات الدولية، والقانون الإنساني الدولي، والتجارة الدولية، وتسوية المنازعات في مجال الاستثمار، وغير ذلك من جوانب القانون الدولي. وتساعد مثل هذه الدورات في النهوض بفهم أوسع نطاقا للقانون الدولي وتسهم في تطويره التدريجي. غير أن البلدان النامية والبلدان المتوسطة الدخل تحتاج إلى مساعدة المجتمع الدولي نظرا لما تواجهه من تحديات مالية في تنظيم أنشطة التدريب تلك.

٦٤ - ويبدي وفده الأسف لأنه على الرغم من البيانات القوية المعرب فيها عن أهمية التمسك بسيادة القانون وتمويل بعض المبادرات في هذا المجال، لا تزال المكتبة السمعية البصرية للقانون الدولي وأنشطة برنامج المساعدة الأخرى الرامية إلى تعزيز فهم أوسع للقانون الدولي تعاني من نقص في التمويل. ولا يؤثر هذا الوضع سلبيا على أنشطة البرنامج فحسب، وإنما أيضا على التقيد بسيادة القانون على الصعيد الدولي.

٦٥ - السيد كرافيك (النرويج): تكلم أيضا باسم أيسلندا فقال إن إرساء السلام والاستقرار في العالم يتوقف على احترام سيادة القانون الدولي. وقد تحول القانون الدولي، على مر السنين، فأضحى مجموعة قوانين ضخمة متعددة الجوانب ومعقدة تتطور باستمرار. ويعترف برنامج المساعدة بقيمة امتلاك ناصية القانون الدولي بتعقيداته وبالأهمية الأساسية لجعل أكثر موارد القانون الدولي تطورا وتعقيدا في متناول الجميع. ولذلك أيضا أهمية بالغة في تعزيز سيادة القانون وضمان علاقات سلمية بين الدول. وقد كان البرنامج وسيلة للتعليم ومصدر إلهام لدى بعض أشهر الباحثين والمهنيين في أوساط القانون الدولي حاليا، والكثير منهم يعترف الآن بفضله عن طريق إلقاء المحاضرات والتدريس في الدورات الدراسية المنظمة في إطار البرنامج. ولم يذهب العمل الشاق الذي قام به كل من أسهم في أنشطته سدى، كما تشهد على ذلك الأعداد المذهلة من الأشخاص الذين استفادوا من خدمات المكتبة السمعية البصرية وشاركوا في الدورات الدراسية واستفادوا من الزمالات في جميع أنحاء العالم.

٦٦ - وتلاحظ أيسلندا والنرويج مع القلق استمرار مشكلة التمويل غير الكافي لبرنامج المساعدة، وتتفقان على أن

التبرعات وسيلة تمويل غير مستدامة. ذلك أن البرنامج يتولى تنفيذ نشاط أساسي من أنشطة الأمم المتحدة ولا مجال لكي ترهن قدرته على القيام بذلك على حسن نية قلة من الدول الأعضاء. والتمويل من خلال الميزانية العادية هو الطريقة الواقعية الوحيدة لضمان توفير موارد موثوقة وكافية للبرنامج. وأضاف أنه يشجع جميع الدول الأعضاء على أن توعز للجمعية العامة بتوجيه طلب إلى الأمين العام من أجل اتباع توصيات اللجنة الاستشارية.

٦٧ - السيدة موثوكومارانا (سري لانكا): قالت إن برنامج المساعدة أسهم لعدة عقود في توطيد وتعزيز سيادة القانون عن طريق توفير التعليم والتدريب للمسؤولين الحكوميين وغيرهم في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء. والحجم الكبير للطلبات المقدمة لبرنامج الزمالات في مجال القانون الدولي العريق دليل على جودة التعليم الملقن والتفاعل بين الباحثين والمهنيين القانونيين الذي ييسره البرنامج. وللبرنامج أيضا فوائد واضحة فيما يتعلق بقانون المعاهدات والممارسة المتصلة به، ولا سيما في البلدان النامية.

٦٨ - ويثير نقص التمويل الذي يهدد استمرارية المكتبة السمعية البصرية وأنشطة برنامج المساعدة الأخرى القلق لدى العديد من الوفود. وتواجه أيضا زمالة هاميلتون شيرلي أميراسينغ التذكارية في مجال قانون البحار ضغطا ماليا حادا. وحيث أن نشر المعرفة في مجال قانون البحار أساسي للحفاظ على السلام والأمن في المجال البحري، ينبغي للدول أن تنظر في تقديم تبرعات إلى الزمالة لضمان استمرارها.

٦٩ - وأضافت أن وفدها يرحب بتوصيات اللجنة الاستشارية بإدراج تمويل الزمالة في الميزانية العادية اعتبارا من فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ وبإتاحة المزيد من التمويل في إطار الميزانية البرنامجية المقترحة للدورات الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي ولزيادة تطوير المكتبة السمعية البصرية في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وأخيرا، قالت إن وفدها يناشد جميع الدول الأعضاء أن تتعاون في إطار اللجنتين السادسة والخامسة لكفالة تنفيذ تلك التوصيات تنفيذا فعالا من أجل ضمان استمرار الأجيال المقبلة من المهنيين القانونيين في الاستفادة من برنامج المساعدة.

٧٠ - السيد صاحب زادة أحمد خان (باكستان): قال إن وفد بلده يولي أهمية كبيرة لنشر وتطبيق القانون الدولي الذي يعتبر أداة لإقامة علاقات سلمية بين الدول. ولذلك يبدي وفده الدعم لأنشطة برنامج المساعدة على الدوام. وباكستان، بوصفها عضوا في اللجنة الاستشارية، تدعم الجهود الرامية إلى زيادة تعزيز وتطوير البرنامج. وأضاف أن وفد بلده يلاحظ تكرار إلغاء الدورات الدراسية الإقليمية بسبب نقص التمويل ويشاطر تماما شواغل اللجنة الاستشارية على نحو ما ورد في تقرير الأمين العام (A/69/516/Add.1). وهو يدعم استمرار وزيادة تطوير المكتبة السمعية البصرية التي لا مغالاة في تأكيد أهميتها. ويتحتم اتخاذ التدابير الرامية إلى توفير الموارد اللازمة لشعبة التدوين للاضطلاع بجميع أنشطة البرنامج. وقد قدمت اللجنة الاستشارية توصيات مفيدة في هذا الصدد، وأضاف أن وفد بلده يأمل في أن تحظى بالدعم الكافي من الدول الأعضاء.

٧١ - السيد ريدموند (أيرلندا): قال معربا عن تقديره لشعبة التدوين لما تضطلع به من أعمال من أجل تنفيذ برنامج المساعدة إن وفد بلده يعرب عن سروره لأنه تيسر تنظيم الدورة الدراسية الإقليمية لأفريقيا، ويأسف في الوقت نفسه لإلغاء الدورتين الدراسيتين لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بسبب نقص التمويل. ويأسف أيضا لأن شعبة التدوين أوقفت أنشطتها

في مجال النشر المكتبي لنفس السبب. وأضاف أن البرنامج ما فتئ يشكل حجر الزاوية في الجهود التي تبذلها المنظمة في سبيل تعزيز القانون الدولي، ويضطلع بدور في تعزيز أهدافها الرئيسية، بما في ذلك تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي. وفي هذا الصدد، قال إن حكومة بلده دأبت على تقديم تبرعات متواضعة لأنشطة البرنامج وترى أن التبرعات المالية المقدمة للبرنامج عامل أساسي لكي يحتفظ بالقدرة على أداء مهامه. لذلك يرحب وفد بلده بالجهود التي تبذلها اللجنة الاستشارية للنظر في أفضل السبل لكفالة تمويل أنشطة البرنامج من الميزانية العادية، ويأمل أن يحرز تقدم في هذا الصدد.

٧٢ - السيد أربوغاست (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن برنامج المساعدة يسهم بقدر كبير في تعليم الطلاب والمهنيين في مجال القانون الدولي في جميع أنحاء العالم، ومن الواضح أنه يحظى بدعم قوي، ولا سيما في سياق زيادة التركيز على سيادة القانون. والمعرفة بالقانون الدولي تسهم في تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وتتيح للأجيال الجديدة من الأخصائيين القانونيين والقضاة والدبلوماسيين فهماً أعمق للصكوك المعقّدة التي تحكم العلاقات في ظل عالم مترابط. وأضاف أن وفده يقدر السبل المبتكرة التي تمكنت شعبة التدوين بفضلها من الإبقاء على أنشطة هامة في إطار البرنامج على الرغم من الموارد المحدودة، ويشجعها على مواصلة جهودها الجديرة بالثناء من أجل تأمين التبرعات لتكملة موارد الميزانية البرنامجية. وأضاف أن لا شك في أن الدورات الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي وأنشطة المكتبة السمعية البصرية وأنشطة البرنامج الأخرى لها قيمة كبيرة وتستحق الدعم.

٧٣ - السيدة موريس (مكتب الشؤون القانونية): قالت إن المشاركين في الدورات الدراسية الإقليمية يأتون عادة من وزارات الخارجية، غير أن الطلبات أصبحت ترد من الأخصائيين القانونيين العاملين في الوزارات والمكاتب الحكومية الأخرى التي تزايدت صلة القانون الدولي بعملها. وأضافت أن مكتب الشؤون القانونية يتيح أيضا فرص التدريب للأخصائيين القانونيين من الاتحاد الأفريقي، ووفر أيضا في الآونة الأخيرة التدريب لأخصائي قانوني من جامعة الدول العربية من خلال برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي. ويتمثل هدف جميع الدورات الدراسية الإقليمية في تمكين الأخصائيين القانونيين من البلدان النامية من فرصة التعلم من أكثر الأخصائيين القانونيين كفاءة من مختلف المناطق والنظم القانونية. ويرعى مكتب الشؤون القانونية شبكة تتيح للمشاركين الاتصال المستمر فيما بينهم.

٧٤ - وفيما يتعلق بالدورة الدراسية الإقليمية لأفريقيا التي نظمت في عام ٢٠١٤، فقد شارك فيها ٣١ شخصا، وشارك خمسة مراقبين من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في الدورات الدراسية المتعلقة بالتجارة والاستثمار. وشملت المواضيع الأساسية فروع القانون الدولي الرئيسية والمسائل القانونية التي تهم المنطقة بشكل خاص، مثل الجوانب المتعلقة بالقانون في الاتحاد الأفريقي. والدورات تستلزم جهدا كبيرا من المشاركين وتتخذ شكلا تفاعليا إلى حد كبير، لأن هدفها لا ينحصر في نقل المعرفة بل يتمثل أيضا في تعزيز التفاهم والتعاون بين الأخصائيين القانونيين في المنطقة.

٧٥ - السيدة روزنبوم (مكتب الشؤون القانونية): قالت إن آخر مستفيد من زمالة هاميلتون شيرلي أميراسينغ التذكارية هي السيدة مريم فاوولي، وهي أخصائية قانونية من سان تومي وبرينسيبي وقع عليها الاختيار لإجراء بحوث عن الأمن البحري في خليج غينيا. وقد عملت خلال الأشهر الأولى من البرنامج الممتد على تسعة أشهر في شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار بمكتب الشؤون القانونية، وهي

تستكمل في الوقت الراهن الأشهر المتبقية من البرنامج في السويد. ومن أجل اجتذاب التبرعات لبرنامج الزمالات، تبعث الشعبة دوريا رسائل إلى جميع البعثات الدائمة في نيويورك، وتوجه نداء للمشاركين وتناقش موضوع الزمالة في اجتماعات مختلفة. ومع ذلك، وعلى الرغم من التبرعات الواردة من أيرلندا وسلوفينيا وموناكو والتي تعرب الشعبة عن الامتنان لمقدميها، لم يتسن توفير التمويل الكافي لمنح الزمالة في عام ٢٠١٥.

رفعت الجلسة الساعة ١٢:٥٥.